العمود الفقري للاقتصاد الإيراني لم ينحن رغم كل التهديدات

النفط والغاز.. الحصن الاستراتيجي للاقتصاد الإيراني

الوفاق/ في تحليل الحروب المعاصرة، خلافاً للتصور السائد الذي يبحث عن ساحات القتال عند الحدود أو في الأجواء، تتشكّل أهم جبهات المواجهة في الغالب حول البنى التحتية الاقتصادية والصناعية للدول. وقد كانت صناعات النفط والغاز الإيرانية -باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني- الهدف الأول والأساسي للكيان الصهيوني خلال الهجمات التي استمرت ١٢ يوماً.

وهذا التركيز المكثف على قطاع النفط والغاز يحمل رسائل عميقة للمجتمع الإيراني والنشطاء الإقليميين، تكشف عن: هيكلية القوة الاقتصادية الإيرانية، ونقاط الضعف المحتملة التي يسعى العدو لاستغلالها، والاستراتيجية الصهيونية للضغط الأقصى عبر تعطيل البنى التحتية الحيوية.

وتشير هذه التطورات إلى تحول استراتيجي في طبيعة الحروب، حيث أصبحت البنية التحتية للطاقة ساحة حاسمة للمواجهة، مما يستدعي: تعزيز الحماية السيرانية للمنشآت الحيوية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة.

يُذكر أن هذه الهجمات جاءت في إطار حرب شاملة تهدف إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي؛ لكن صمود المنشآت النفطية الإيرانية أثبت فشل هذه الاستراتيجية العدوانية.

أهمية النفط والغاز في الهيكل الاقتصادي الإيراني

في الاقتصاد الإيراني، لا يوجد قطاع يلعب دورًا أساسيًا ومتعدد الأبعاد مثل النفط والغاز.

وفقًا لأحدث تقارير البنك المركزي ومركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي، أكثر من ٥٥ ٪ من إيرادات العملات الأجنبية في البلاد تتحقق مباشرة من صادرات النفط الخام والمكثفات الغازية والمنتجات البتروكيماوية. كما تم تمويل أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الحكومة خلال سنوات العقوبات من خلال بيع النفط والغاز؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة النفط لا توفر فقط المدخلات لمئات الوحدات البتروكيماوية والمصافي ومحطات الطاقة، بل تلعب أيضًا دورًا محوريًا في استقرار شبكة الكهرباء وإنتاج النقل وتوفير المواد الخام للصناعات المصنعة وحتى الزراعة.

ويقول «سامي رزاقي»، محلل اقتصاد الطاقة، عن المكانة الحيوية لهذه الصناعة: «لا تستطيع أي حكومة أو خطة تنموية في إيران البقاء أو النمو بدون عائدات النفط والغاز. ليس فقط الميزانية؛ ولكن أيضًا توازن سوق الصرف الأجنبي، واستيراد السلع الاستراتيجية، والأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، كلها تتأثر بدورة القيمة المضافة للنفط والغاز».

لماذا استهدف الكيان الصهيوني النفط والغاز الإيراني؟

هذه الأهمية الاستراتيجية لا تترك مجالاً للشك في أن تعطيل صناعة النفط والغاز يعادل إيقاف نبض الاقتصاد الوطني. المخططون في مراكز الأبحاث في تل أبيب وحلفائها الغربيين يدركون جيداً أن أي انقطاع أو حتى تخفيض مؤقت في تدفق النفط والغاز يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الأزمات المتتالية تشمل ارتفاع سعر الصرف والتضخم، وانقطاعات التيار الكهربائي الواسعة، وتوقف حركة الصناعات.

وتقول «مرجان أفشاري» أستاذة إدارة الأزمات في جامعة طهران: «استهداف الكيان الصهيوني لصناعة النفط والغاز ليس مجرد عملية عسكرية، بل محاولة لضرب الثقة والتماسك الوطني. توقف أي مصفاة أو خط أنابيب يمكن أن يسبب نقصاً في الوقود، وارتفاع الأسعار، وخللاً في الكهرباء، وحتى ظهور طوابير في محطات الوقود. هذا مظهر واضح للحرب الشاملة وضرب الأمن الوطني من الجبهة الاقتصادية».

هذا الاستهداف يؤكد أن النفط والغاز يمثلان نقطة الضغط الأكثر حساسية، وأن الحرب الاقتصادية أصبحت الجبهة الرئيسية للصراع، وأن الصمود في هذا القطاع يعني الحفاظ على السيادة الوطنية.

لم تحقق جهود الكيان الصهيوني لشلّ هذا الشريان الحيوي أي مكاسب ملموسة، بل على العكس سلّطت النتائج السلبية لهذه المحاولات الضوء على كفاءة الإدارة الإيرانية

صمود الصناعة النفطية في مواجهة الهجوم

مع ذلك، كانت قصة صمود قطاع النفط والغاز الإيراني خلال الأيام الـ١٢ مختلفة تماماً. فقد كان العدو يأمل بأن يؤدي استهداف البنى التحتية الحيوية إلى تعطيل سلسلة الإنتاج والتصدير وتجفيف الموارد المالية للحكومة؛ لكن الواقع أثبت أن المصافي لم تتوقف عن العمل، بل استمر تصدير النفط وتوريد الوقود لمحطات الطاقة حتى في ذروة الأزمة.

في هذا الصدد، يوضح «محمد ثقفي» مدير نظام استدامة الطاقة في وزارة النفط: «خلال أيام الأزمة، تطوع عدد كبير من العاملين في قطاع النفط والغاز للعمل في نوبات دعم إضافية. استطعنا من خلال أنظمة إدارة المخاطر والتوزيع الجغرافي للمنشآت واعتماد خطوط احتياطية، احتواء أي محاولة للتخريب. حتى الهجمات السيبرانية التي استهدفت البنى التحتية التشغيلية تم تحييدها بالكامل بفضل تقنيات محلية دفاعية متطورة».

وحول دور الكوادر البشرية والإجراءات الوقائية، يضيف ثقفي: «شكّلت الكفاءات البشرية المدربة خط الدفاع الأول للصناعة؛ لكن لا يجب إغفال الاستثمارات الكبيرة في الرقمنة وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. لقد أدرك العدو أن إيران ليست ضعيفة فحسب، بل قادرة حتى على زيادة طاقتها الإنتاجية في ظروف الحرب».

هذا الأداء أثبت أن التخطيط الاستراتيجي المسبق كان حاسماً، والبنية التحتية الموزعة جغرافياً عززت المرونة، والاستثمار في التقنيات المحلية حقق الأمن السيبراني، والروح التطوعية للعاملين شكّلت درعاً واقياً.

عواقب فشل العدو في شلّ قطاع الطاقة الإيراني

لم تحقق جهود الكيان الصهيوني لشلّ هذا الشريان الحيوي أي مكاسب ملموسة، بل على العكس سلطت النتائج السلبية لهذه المحاولات الضوء على كفاءة الإدارة الإيرانية أمام العالم. يحمل هذا الفشل رسائل مهمة لصانعي السياسات الإيرانيين وحتى للحلفاء الاستراتيجيين لخطوط الطاقة في آسيا وأوروبا.

وتؤكد الباحثة في أمن الطاقة «سمية كيان»: «أثبتت المقاومة الكاملة ضدّ الهجمات الصاروخية والسيبرانية للسوق العالمية ولعملائنا الرئيسيين أن إيران شريك موثوق به، وأنه حتى في ذروة الأزمات، لا يمكن توقع حدوث اضطرابات طويلة الأمد في الصادرات، وهذا سيعزز بدوره مكانة إيران الإقليمية والدولية في مجال الطاقة». وعلى الصعيد المحلي، منع استمرار إنتاج النفط والغاز حدوث انقطاعات واسعة للتيار الكهربائي وعدم استقرار اقتصادي. فقد استمرت الصناعات البتروكيماوية في عملها، وعملت محطات الطاقة بكامل طاقتها، واستمرت الصادرات إلى الدول المستهدفة، خاصة في المنطقة، دون انقطاع، وهذا يعني أن العمود الفقري للاقتصاد الإيراني لم ينحن رغم كل التهديدات.

التطلُّع للمستقبل.. وضرورة تعزيز الردع في قطاع الطاقة

لكن هذه الأحداث تمثل إنذاراً جاداً للمستقبل. يؤكد العديد من الخبراء أنه رغم فشل العدو في شلّ صناعة النفط والغاز، إلا أنه يجب الاستعداد دائماً لسيناريوهات أكثر تعقيداً وخطورة. أصبح الاستثمار في تحديث المنشآت وتعزيز صمودها، وتعميق توطين التكنولوجيا، وتأهيل كوادر بشرية متعددة المهارات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ويلخّص الخبير الاقتصادي في مجال الطاقة «حامد جم» الوضع قائلاً: «يجب أن يكون قطاع النفط والغاز الإيراني مستعداً في أي لحظة لمواجهة ليس فقط التهديدات العسكرية، بل حرباً شاملة تشمل عقوبات تكنولوجية، وهجمات سيبرانية، وعمليات تخريبية. إن استمرار النمو الاقتصادي للبلاد وأمن المجتمع مرتبطان بصمود وديناميكية هذا القطاع. في العالم الجديد، يُعتبر الأمن الاقتصادي شرطاً مسبقاً للأمن الوطني، ويلعب النفط والغاز الإيراني دور الحارس لهذا المعقل. وهذا يتطلب: تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير أنظمة الدفاع السيبراني، وتعزيز التعاون بين القطاعات، والاستثمار في البحث والتطوير، وبناء منظومة إنذار مبكر متكاملة».

هذه الرؤية الإستباقية ضرورية لضمان عدم نجاح أي محاولات مستقبلية لزعزعة استقرار القطاع الحيوي الذي يمثل شريان الحياة للاقتصاد الإيراني.

النفط والغاز.. الحصن الاستراتيجي للاقتصاد الإيراني

كشفت تجربة الإثني عشر يوماً من الحرب الأهمية الحيوية لصناعة النفط والغاز الإيرانية. العدو الصهيوني كان يعلم جيداً أنه من خلال استهداف هذا القطاع، فإنه يستهدف نبض الشعب الاقتصادي والاجتماعي؛ لكن الصمود والحكمة والمرونة الهيكلية والبشرية منعت تحقيق هذا الحلم.

اليوم، أصبح تعزيز الردع الاقتصادي من خلال الاستثمار في صناعة النفط والغاز وتأهيل الجيل القادم من المديرين أولوية قصوى لإيران، لأن غداً ما بعد كل أزمة سيكون ملكاً للأمم التي تبني عمودها الفقري الاقتصادي بقوة وذكاء ومرونة.

النفط.. عماد الاقتصاد في مواجهة التحدّيات

الوفاق/ تمكّنت الحكومة الإيرانية من تجاوز إثني عشر يوماً من الحرب التي شنّها الكيان الصهيوني، حيث قدمت أداءً ناجحاً ومقنعاً بحسب اعتراف العديد من الخبراء والمراقبين. جاء هذا النجاح نتيجة التنسيق الفعال بين الأجهزة التنفيذية، والإدارة الميدانية الكفوءة، وقدرة المؤسسات الحيوية في البلاد على الصمود في وجه حرب شاملة متعددة الجوانب.

وفي خضمّ هذه الأحداث، لعبت صناعة النفط دوراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وضمان استمرار تقديم الخدمات وتأمين إمدادات الطاقة، حيث أثبتت أنها أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

واجهت إيران، خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٤ يونيو ٢٠٢٥، حرباً غير مسبوقة شملت تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية إلى جانب الحرب النفسية والإعلامية. إلا أن ما حافظ على الهدوء النسبي في البلاد لم يكن الصواريخ وحدها، بل الأداء المنسق والفعال للمؤسسات التنفيذية، ولاسيما وزارة النفط، التي كان لها دور حاسم في الحفاظ على الاستقرار.

وتميزت هذه الفترة بالصمود في وجه حرب متعددة الأبعاد، والحفاظ على استمرارية عمل القطاعات الحيوية، وضمان تدفق إمدادات الطاقة دون انقطاع، وتعزيز التكامل بين مختلف أجهزة الدولة، ويعكس هذا الأداء متانة البنية التحتية للبلاد وقدرتها على إدارة الأزمات بكفاءة.

ولاحظ المراقبون والوسائل الإعلامية هذه الجهود المتميزة، حيث ذكرت صحيفة «جوان» في تقرير لها: «في واحدة من أصعب المحطات في التاريخ الاقتصادي والأمني للبلاد، قدمت الحكومة أداءً يستحق الإشادة». وسلّط التقرير الضوء على وزارة النفط، والجهاد الزراعي، والبنك المركزي كمؤسسات شكلت دعامات صلبة لدعم الجهود الحكومية، تماماً كما تشكل خطوط الإمداد الخلفية عاملاً حاسماً في استمرار المقاومة في ساحات القتال.

وفي هذا السياق، كتب الناشط السياسي «محمد مهاجري» في مقال: «بحق، وقفت الحكومة إلى جانب الشعب خلال هذه الأيام العصيبة. واصلت توفير الخبز والمواد الغذائية والوقود رغم كل الصعوبات. كما أبدى المواطنون صبراً كبيراً. تحية لعمال وموظفي وزارتي النفط والزراعة، وشكراً للسيد وزير الزراعة، وامتناناً للسيد وزير النفط».

هذه الكلمات تعكس تقديراً شعبيًا للجهود الصامتة لعمال قطاع الطاقة والتموين، وهي رسالة تستحق المزيد من الاهتمام والاستمرارية.

والحقيقة هي أنه في الأيام التي كانت فيها المصافي وخزانات النفط وخطوط نقل الطاقة تحت تهديدات مباشرة وغير مباشرة، تمكنت وزارة النفط -بالاعتماد على الإدارة الميدانية الفعّالة، والتقنيات الذكية، والخبرات المتراكمة في إدارة الأزمات- من منع حدوث أي خلل في سلاسل توزيع الوقود والكهرباء والغاز ومنتجات الطاقة الأخرى.

ولم تقتصر استمرارية البنية التحتية للطاقة على الحفاظ على الأمن المعيشي فحسب، بل حافظت أيضاً على استمرارية عمل الصناعات الحيوية في البلاد، من صناعة الأدوية والمواد الغذائية إلى الخدمات الصحية ووسائل النقل العام.

واليوم، إذا لم نسمع عن انقطاع التيار الكهربائي، وإذا لم نشهد طوابير الوقود، وإذا استمرت الحياة اليومية بأقل قدر من الاضطرابات، فإن ذلك هو ثمرة الجهود المتواصلة على مدار الساعة لتلك الكوادر التي عملت بصمت وإخلاص، بعيداً عن الأضواء؛ لكن بتفانٍ وطني لا يتزعزع.

لقد أثبتوا أن الصمود في وجه التحديات ممكن بالعمل الدؤوب، والبنية التحتية للطاقة هي شريان الحياة الوطني، والتخطيط الاستباقي والإدارة الكفوءة يحولان الأزمات إلى فرص لإثبات الجدارة.

في فترة الدفاع المقدس، كان النفط رمزاً للصمود والمقاومة الوطنية. واليوم لا يزال كذلك؛ لكن مع فارق جوهري: ففي ساحة الحرب الشاملة المتعددة الأوجه، اختلفت أدوات المواجهة، وأصبحت الأنظمة الرقمية، الذكاء الاصطناعي، الإدارة الذكية للشبكات؛ بالإضافة إلى الدبلوماسية النفطية على المستوى الإقليمي والدولي، هي الأسلحة الجديدة في المعركة الاقتصادية، مما فرض أعباءً أكبر على عاتق العاملين في هذا القطاع الحيوي.

واليوم، بينما يستهدف الأعداء مرونة الاقتصاد الوطني، يظل التنسيق الداخلي بين الحكومة، الخبراء، والجماهير هو المفتاح للحفاظ على الاستقرار والتقدم. هذا التماسك الاجتماعي يستحق التقدير -ليس لتبرئة أي تقصير محتمل- لكن للحفاظ على حماسة أولئك الذين لو توقفوا للحظة واحدة، لتوقفت عجلة البلاد عن الدوران.

المعركة تحولت من المواجهة المسلحة إلى حرب اقتصادية متعددة الأبعاد تعتمد على التقنيات المتطورة والاستراتيجيات الجيوسياسية المعقدة، مما يتطلب: تعزيز القدرات الذاتية، وتوحيد الصفوف الداخلية، وتطوير آليات المواجهة، والحفاظ على الروح المعنوية.. فالصمود اليوم لم يعد مجرد خيار، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرارية المسيرة الوطنية.

الصمود اليوم لم يعد مجرّد خيار، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرارية المسيرة الوطنية